أدلَّة حفظ الله - جلَّ ثناؤه - للسُّنَّة النَّبويَّة إجمالًا وتفصيلًا

Evidence of Allah, Glory be to Him, preservation of Sunnah In General, and In Detail

كتبه

د. فيصلُ بن سيِّدٍ محمَّدِ بن حَمِيدِ بن حسنِ بن يوسُفَ القَلَّافُ

الأستاذ المساعد في قسم التَّفسير والحديث

كلِّيَّة الشَّريعة والدِّرسات الإسلاميَّة - بجامعة الكويت

Prepared by

Dr. Faisal ibn Sayyed Muhammad ibn Hameed Al-Gallaf

Assistant Professor in the Department of Tafseer and Hadith

College of Sharia and Islamic Studies at Kuwait University

faisal.algallaf@ku.edu.kw

الملخَّص

دين الإسلام هو ختام رسالات الله إلىٰ أهل الأرض؛ فلا دينَ بعدَه فيَنسخَه، ولو ضاع أو تبدَّل، فلا نبيَّ بعد محمَّدٍ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فيستدركَه، ومن هنا اقتضت حكمةُ الله حفظَ دين الإسلام؛ لتبقىٰ حجَّته قائمةً علىٰ خلقه، ولتَستَبين سبيلُ الجنَّة فيَسلُكَها طالبُ النَّجاة، وسبيلُ النَّار فيَنقطِعَ عذرُ المكذِّبين، وإنَّما حُفِظ دينُ الإسلام بحفظ نصوص الوحي: الَّتي هي وعاء الأحكام والشَّرائع؛ فحُفِظ القرآن الكريم بالنَّقل المتواتر حرفًا حرفًا، حفظًا وكتابةً، وحُفِظتِ السُّنَّةُ النَّبويَّة بالوسائل المناسبة لمقصودها حفظًا دقيقًا أيضًا، حتَّىٰ كأنَّ النَّبيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بين أظهرنا: نسمع كلامه ونرىٰ أفعاله، وهٰذه مسلَّمةٌ إيمانيَّةٌ راسخةٌ يتوقَّف عليها صحَّةُ التعبُّد بدين الإسلام، ولا بدَّ من تثبيتها بالبراهين الواضحة، وحِياطتِها من وجوه التَّشكيك والشُّبُهات؛ فجاء هٰذا البحثُ للوفاء بذٰلك المقصِد العظيم، وهو في مبحثَين: فالأوَّل في الأدلَّة الإجماليَّة، وفيه تسعةُ أدلَّةٍ منَ القرآن الكريم والإجماع الصَّحيح ولوازم الصِّفات الإلٰهيَّة العُليا، والثَّاني في الأدلَّة التَّفصيليَّة، وفيه أربعةُ أدلَّةٍ من واقع عمليَّة الرِّواية والنَّقد، وشرحتُ فيه أنَّ الله هو الَّذي حفِظ السُّنَّة حقيقةً، وأنَّ الرُّواة والنُّقَّاد سببٌ؛ فالله شَرَع الأحكام الَّتي تُفضِي إلى حفظ السُّنَّة، ووفَّق المسلمين للعمل بها؛ فبذلوا جهودًا كثيرةً في جمع السُّنن وحفظِها ونقلِها ونقدِها، حتَّىٰ بقِيت وافيةً نقيَّةً، وخُتِم البحثُ بأهمِّ النَّتائج وبعض التَّوصِيَات، فمنَ النَّتائج: أنَّ أدلَّة حفظ الله للسُّنَّة النَّبويَّة كثيرةٌ ومتنوِّعةٌ وقريبةٌ وقطعيَّةٌ، وتكفي للجزم بحفظ السُّنَّة، ودفعِ كلِّ شبهةٍ تعترضه، ومنَ التَّوصِيَات: ضرورة تدريس علوم الحديث علىٰ وجه التَّحقيق والإقناع، دونَ التَّلقين المجرَّد؛ لتمكين الإيمان من نفوس المتلقِّين، وتحصينِهم منَ الشُّبهات مهما كثُرت وتجدَّدت، والحمد لله ربِّ العالَمين.

Abstract:

Islam is the conclusion of the messages of Allah to people of earth. No religion can abrogate it, and if it is lost or changed, no prophet after Mohammad can correct it. Hence, the wisdom of Allah required preserving Islam, so that his argument remains based on his creation. Rather, the religion of Islam is preserved by preserving the texts of revelation: which are the incubator of rulings and laws; Qur'an was preserved by frequent transmission, letter by letter, by memorization and writing, and the Sunnah was preserved by the means appropriate to its purpose, with precision as well, to the point that it is as if the Prophet was among us: we hear his words and see his actions, and this is a firm postulate of faith on which the validity of worship depends, and it must be confirmed by various proofs, protected from doubts and suspicions. This research argues the fulfilment thereof, divided into two sections: the first is about the general evidence, in which I mentioned nine evidences, and the second is about the detailed evidence, in which I mentioned four pieces of evidence from the reality of the process of narration and criticism, and the research concluded with the results and recommendations, among of which, the evidence of Allah's preservation of the Sunnah is many, varied, clear, and conclusive. Among the recommendations: necessity of teaching the sciences of Hadith in a way of investigation and persuasion, to enable faith in the souls of the recipients, and protect them from doubts.

المقدّمة

الحمد لله المُحكِمِ لدينه، والحافظِ لتفصيله بعد كمال تبيينه، وأشهد أنْ لا إلٰهَ إلَّا هو، إقرارًا مؤيَّدًا بواضح براهينه، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، مقتضىٰ رحمته، والمصطفىٰ بخُلَّته، وشارحُ القرآن بسنَّته، وحائزُ المجد من نَبعِه ومَعِينه، صلَّى الله عليه، وعلىٰ آله وصحبه وأهل العلم الدَّافعين عن عرينه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، كلَّما تَفتَّح زهرٌ في أفانينه، أو فاح عطرٌ من رياحينه.

أمَّا بعدُ، فإنَّ دين الإسلام هو ختام رسالات الله إلى النَّاس؛ فوجب حفظه؛ لتبقىٰ حجَّته - سبحانه - علىٰ خلقه إلىٰ قيام السَّاعة.

وإنَّما يُحفَظ دين الإسلام بحفظ الوحي: الَّذي أنزله الله علىٰ نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة؛ فإنَّهما وعاء أحكامه، ومنهما تُستمَدُّ أصوله وفروعه، وإليهما يَفزَع المسلمون عند النَّوازل، وعنهما يَصدُرون عند الاختلاف.

- أمَّا القرآن، فهو - مع كونه المصدرَ الأوَّل للتَّشريع - أعظمُ دلائل النُّبوَّة، وتعبَّد الله المسلمين بتلاوته؛ فنُقِل بأعلىٰ درجات التَّواتر: بنقل الكافَّة عنِ الكافَّة، كلمةً كلمةً، وحرفًا وحرفًا؛ فتعالىٰ فوقَ شُبُهات الرَّدِّ واحتمالات الشَّكِّ، حتَّىٰ لم يجترئ مُنصِفٌ علىٰ دعوىٰ ضياعه أو تحريفه، كما قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البَقَرَة].

- وأمَّا السُّنَّة، فلمَّا كانتِ المصدرَ الثَّانيَ للتَّشريع، ومَعْدِنَ كثيرٍ من تفاصيل الأحكام، حُفِظت حفظًا دقيقًا يَفِي بمقصودها؛ فنقلها الخاصَّة من رواة الحديث نقلًا واسعًا شاملًا، ونَقَد مرويَّاتِهم جهابذةُ النُّقَّاد والمحدِّثين؛ فميَّزوا الصَّحيحَ منَ الضَّعيف، وخلَّصوا السُّنن الثَّابتةَ من أوهام المخطئين وافتراء الكاذبين، حتَّىٰ بقِيَت محفوظةً في مجموع الأمَّة، وكأنَّ النَّبيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بين أظهرنا: نسمع أقواله ونرىٰ أفعاله، ونتعبَّد بالدِّين الَّذي عمِلَ به.

لٰكنَّ علوم الحديث - مع تَفَشِّي الجهل اليومَ وفتور الهِمَم - تخفىٰ علىٰ كثيرٍ منَ المسلمين، فتكرَّر تشغيب المُبطِلين عليها، وافتعلوا في ذٰلك شبُهاتٍ متنوِّعةً: لا ترجع إلىٰ حقيقةٍ، ولا تستند إلىٰ دليلٍ، وإنَّما تنطلي علىٰ أهل الجهالة والغفلة.

ولذٰلك: اشتدَّتِ الضَّرورة إلىٰ دراساتٍ وافيةٍ في حفظ الله - تبارك وتعالىٰ - للسُّنَّة، وتوثيقِ هٰذه الحقيقةِ بأدلَّتها، وشرحِها بشواهدها، والتَّأكيدِ بذٰلك علىٰ حفظ دين الإسلام وافيًا: لم يَفُتنا منه شيءٌ منَ الحقِّ، صافيًا: لم يُشَبْ بشيءٍ منَ الباطل.

ومن هنا انقدحت فكرةُ هٰذا البحثِ، وعُنوانه: «أدلَّة حفظ الله - جلَّ ثناؤه - للسُّنَّة النَّبويَّة: إجمالًا وتفصيلًا»، والله المستعانُ علىٰ إتمامه، والموفِّقُ لتجويده وإحكامه.

أهداف البحث:

يقصِد هٰذا البحثُ إلىٰ جواب أسئلةٍ مهمَّةٍ: يتوقَّف عليها كمالُ الإيمان بدين الله - عزَّ وجلَّ - وصحَّةُ التَّعبُّد به، واستقامةُ منهج الِاستدلال بنصوصه وإثباتِ أحكامه.

- فهلِ الأحاديث الَّتي بنىٰ عليها المسلمون دينهم محفوظةٌ عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - كما صَدَرت عنه، بلا زيادةٍ أو نقصٍ أو تغييرٍ؟

- وما هي الأدلَّة القطعيَّة - الإجماليَّة والتَّفصيليَّة - الَّتي تُثبِت أنَّ السُّنن محفوظةٌ منَ الضَّياع والتَّحريف؟

- ومنِ الَّذي حفِظ السُّنَّة؟ أالله هو الَّذي حفِظها؟ فكيف حفِظها؟ وما هي الأسباب الَّتي يسَّرها لدوام حِفظها؟ وكيف تضافرت هٰذه الأسبابُ علىٰ حفظها؟

الدِّراسات السَّابقة:

كتب الباحثون دراساتٍ كثيرةً تتعلَّق بحفظ السُّنَّة النَّبويَّة، وغالبها في تأثيرِ أداةٍ من أدوات النَّقل أوِ النَّقد، وكثيرٌ منها في جهود أهل طبقةٍ أو بلدةٍ أو فنٍّ أو عالمٍ منَ العلماء، وهٰذه الدِّراساتُ - علىٰ كثرتها وفوائدها - لا تتقاطع مع هٰذا البحثِ إلَّا عَرَضًا، وفي جزئيَّاتٍ متفرِّقةٍ، ولا تجيب عن شيءٍ منَ الأسئلة السَّابقة جوابًا كافيًا.

وكتب د. حاتمُ بن عارفٍ الشَّريفُ دراسةً بعُنوان «الأدلَّة اليقينيَّة علىٰ حفظ السُّنَّة النَّبويَّة»، نُشِرت في مجلَّة مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة بكلِّيَّة دار العلوم بجامعة القاهرة، العددِ: ٣٣ (ص: ٣٧ - ٨٨)، الصَّادرِ سنةَ ١٤٣٣.

وذكر فيها ستَّةَ أدلَّةٍ يقينيَّةٍ، وتبيَّن لي - بعد دراستها - أنَّ خمسةً منها ترجع إلىٰ وجوب استمرار التَّعبُّد بدين الإسلام إلىٰ قيام السَّاعة، وأنَّ التَّعبُّد به يتوقَّف علىٰ الِاحتجاج بالسُّنَّة، وأنَّ الِاحتجاج بها لا يَصِحُّ إلَّا مع ثبوتها؛ فيجب دوامُ حفظها؛ لتستمرَّ الحجَّة ببقائها، لٰكنَّه نوَّع وجوه حجِّيَّة السُّنَّة، فذكر منها شهادة أنَّ محمَّدًا - صلَّى الله عليه وسلَّم - رسول الله، ووجوبَ طاعته، وتوقُّفَ فهمِ القرآن والعملِ بأركان الدِّين علىٰ سنَّته، وإطباقَ الصَّحابة - رضِيَ الله عنهم - على العمل بها.

وهٰذا دليلٌ صحيحٌ، ولا غُبارَ عليه، لٰكنَّ الأدلَّة علىٰ حفظ السُّنَّة أكثرُ من ذٰلك عددًا وتنوُّعًا، وفيها

ما هو أوضحُ دِلالةً وأقربُ فهمًا.

وهٰذه الدِّراسةُ تلتقي مع هٰذا البحثِ في موضوعه، لٰكنَّهما لا يشتركانِ إلَّا في دليلٍ واحدٍ، وهو قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجْر]، وينفرد هٰذا البحثُ بثمانيةِ أدلَّةٍ إجماليَّةٍ أخرىٰ، وبأربعة أدلَّةٍ تفصيليَّةٍ أيضًا، ودليلُ وجوب استمرار التَّعبُّد بدين الإسلام - المذكورُ هنا - داخلٌ في دليلَي الحكمة والرَّحمة الآتي بيانُهما.

وبذٰلك: يستحقُّ هٰذا البحثُ أن يُفرَدَ، وأرجو في نشره فائدةً زائدةً، والله يتقبَّل من كلِّ باحثٍ سعىٰ في تثبيت أصول الدِّين، ودافع عن حِمَاهُ طُعُونَ المُبطِلين.

خطَّة البحث:

نَظَمتُ مسائلَ هٰذا البحثِ في تمهيدٍ ومبحثَينِ وخاتمةٍ.

- أمَّا التَّمهيد، فشرحتُ فيه عُنوان البحث؛ لتُفهمَ حقيقتُه وتتَّضحَ أبعادُه.
- وأمَّا المبحث الأوَّل، فحقَّقتُ فيه تسعةً منَ الأدلَّة الإجماليَّة.
- وأمَّا المبحث الثَّاني، فحقَّقتُ فيه أربعةً منَ الأدلَّة التَّفصيليَّة.
- وأمَّا الخاتمة، فذكرت فيها أبرز النَّتائج وبعضَ التَّوصيات.

ثـمَّ ذيَّلتُه بقائمةٍ للمصادر.

وأسأل الله - تعالىٰ - أن يتقبَّل هٰذه الورقاتِ بفضله وكرمه، وأن ينفعَ بها كلَّ من نظر فيها منَ المسلمين؛ إنَّه - سبحانه - جَوَادٌ كريمٌ.

التَّمهيد

لا بدَّ في فهم الكلام المركَّب من حَلِّه، وفهمِ أجزائه والعلائق بينها؛ لنَخلُص إلىٰ فهمٍ دقيقٍ له في هيئته الاِجتماعيَّة؛ فينبغي إذًا التَّمهيدُ ببيان المقصود بـ"السُّنَّة»، ومعنىٰ نسبتها إلى "النَّبيِّ"، وتوضيحِ المراد بـ"الحفظ»؛ لتتَّضِحَ ملامحُ الموضوع، وتتحدَّدَ أبعادُه، ويتصوَّرَه القارئ؛ فيَصِحَّ توجيهُ نظره إلىٰ مسائله وتفاصيله.

❐ فقال ابن فارسٍ: «السِّين والنُّون أصلٌ واحدٌ مطَّردٌ، وهو جَرَيان الشَّيء واطِّرادُه في سهولةٍ»،[1] ومنه "السُّنَّة"؛ فهي مصدرٌ يُطلَق على السِّيرة[2] أوِ الطَّريقة[3] الَّتي يجري عليها المرءُ في أقواله وأفعاله وأحواله.

والسُّنَّة في معهود المسلمين: سُنَّة نبيِّهم محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، فنُسِبَت إليه؛ للنَّصِّ علىٰ تخصيصها بذٰلك المعنى العُرفيِّ.

وتُطلق "السُّنَّة" - أي النَّبويَّة - في الاِصطلاح علىٰ معانٍ متنوِّعةٍ،[4] والمراد منها هنا: كلُّ ما صدر عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - من تشريعٍ؛[5] فيخرجُ ما بلَّغه ولم يَصدُر عنه ابتداءً، كالقرآن الكريم والحديث القدسيِّ، ويخرج ما صدر عنه لا علىٰ وجه التَّشريع، كتصرُّفاته النَّاشئةِ من بشريَّته وتجارِبه، وإنَّما يدخل في التَّعريف قوله وفعله وإقراره وتركه وهَمُّه: الَّذي هو تشريعٌ، أي: تَثبُت به الأحكام الشَّرعيَّة.

❐ وذكر الشَّيخ محمَّدُ بن حسنِ بن جَبَلٍ أنَّ المعنى المِحوريَّ لمادَّة (حَ فَ ظَ) «حِياطةٌ قويَّةٌ ضابطةٌ للشَّيء؛ فلا يَضِيعَ ولا يتفلَّتَ»،[6] فالمراد بالحفظ هنا - كما هو ظاهرٌ - حِراسة الشَّيء من أسباب الضَّياع والفساد، وصَونُه علىٰ أتمِّ الوجوه؛ ليَسلَمَ ويبقىٰ قويًّا نقيًّا.

وأُضِيف «الحفظ» إلى الله - جلَّ ثناؤه - علىٰ معنىٰ أنَّه فاعل الحفظ؛ لكونه الحافظَ للسُّنَّة حقيقةً، كما تُفهِمه الأدلَّة، وسيأتي بيانه في المبحث الثَّاني.

---

(١) "مقاييس اللُّغة" (٣/ ٦٠).

(٢) "الصِّحاح" للجوهريِّ (٥/ ٢١٣٩).

(٣) "النِّهاية" لأبي السَّعادات بن الأثير (٢/ ٤٠٩).

(٤) انظر: "تدوينَ السُّنَّة" لمحمَّدِ بن مَطَرٍ الزَّهرانيِّ (ص: ١٥ - ١٦).

(٥) انظر: "الإحكامَ في أصول الأحكام" للآمديِّ (١/ ١٦٩).

(٦) «المعجم الاِشتقاقيُّ المؤصَّل» (١/ ٤٦٥).

❐ ويتبيَّن ممَّا سبق أنَّ حفظ الله - جلَّ ثناؤه - للسُّنَّة النَّبويَّة هو حياطته للتَّشريع الصَّادر عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بألفاظه أو معانيه، وحراستُه منَ الضَّياع والتَّحريف والزِّيادة والنَّقص، وصَونُه علىٰ أكمل الوجوه؛ لتبقىٰ حجَّته قائمةً علىٰ خلقه إلىٰ يوم القيامة.

فهٰذا هو موضوع البحث، وهو ينظر في أحوال السُّنن النَّبويَّة - مع كثرتها وانتشارها - علىٰ مدىٰ أربعةَ عشَرَ قرنًا؛ فهو علمٌ واسعٌ، ولا يمكن أن تأتيَ عليه هٰذه الورقاتُ المعدودة؛ فقَصَرتها علىٰ أهمِّ جهاته، وهي: الأدلَّة القطعيَّة علىٰ تعدُّدها وتنوُّعها.

❐ وحِفْظُ الله - سبحانه - للسُّنَّة النَّبويَّة حقيقةٌ يقينيَّةٌ ومسلَّمةٌ إيمانيَّةٌ، بل إنَّ الجزم بها جزءٌ من ماهيَّة الإسلام؛ لأنَّ الإسلام لله هو الِاستسلام له بالطَّاعة والِانقياد، ولا سبيلَ إلىٰ طاعة أمره والِانقياد لشرعه إلَّا مع اعتقاد العبد أنَّ الدِّين الَّذي يتعبَّد به ويخضع لأحكامه هو دين الله: الَّذي شَرَعه من فوق سمٰواته، وبعث به رسولَه صلَّى الله عليه وسلَّم، ومن شكَّ في ذٰلك أو توقَّف فيه - فضلًا عمَّن أنكره - لم يَصِحَّ تسليمُه لله ابتداءً.

ولَمَّا كانت هٰذه الحقيقةُ القطعيَّة بهٰذه المنزلةِ الخطيرة منَ الدِّين، وجب بسطُ أدلَّتها، وحِياطتُها من وجوه الشُّبُهات، وأدلَّتها واضحةٌ وكثيرةٌ ومتنوِّعةٌ وتوجب القطع، ولا يتطرَّق إليها احتمالٌ يَخدِش في قطعيَّتها، إلَّا تشغيباتٌ لا ترقىٰ إلىٰ مستوى النَّظر العلميِّ.

وفي هٰذا البحثِ أشرح أبرز هٰذه الأدلَّةِ، وأَقسِمها إلىٰ نوعَينِ: إجماليَّةٍ وتفصيليَّةٍ، وذٰلك في مبحثَينِ، والله المستعان.

المبحث الأوَّل
الأدلَّة الإجماليَّة على حفظ الله للسُّنَّة النَّبويَّة

المقصود بالدَّليل الإجماليِّ هنا: الدَّليلُ الَّذي يُثبِت حفظ السُّنَّة النَّبويَّة إجمالًا، ومن حيث هي، دون تفصيلٍ لكيفيَّات الحفظ، أوِ التفاتٍ إلى آحاد السُّنن المحفوظة.

والِاعتماد على الأدلَّة الإجماليَّة - دون خوضٍ في التَّفاصيل والآحاد - منهجٌ عقليٌّ وشرعيٌّ؛ أمَّا العقل، فإنَّه يوجب قَبول ما ثبت كُلِّيًّا وجزئيًّا بغير فرقٍ، وأمَّا الشَّرع، فقد ثبت فيه استعمال الدَّليل الإجماليِّ كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس].

فأعرض ربُّنا - سبحانه - عنِ الرَّدِّ التَّفصيليِّ على تعجُّب الكافر، ودلَّ على إمكان البعث بالخلق الأوَّل، وبإخراج الحيِّ منَ الميِّت، وبخلق ما هو أعظمُ منَ النَّاس، وبكمال قدرته وعموم سُلطانه، وكلُّها أدلَّةٌ إجماليَّةٌ: لا تتعرَّض لتعيين وجه الِاستبعاد في سؤال الكافر وبيان خطئه، وإنَّما هي معارَضاتٌ تُبطِل كلامه إجمالًا.

وفي هٰذا المبحثِ أذكر تسعةَ أدلَّةٍ إجماليَّةٍ على حفظ السُّنَّة.

❐ الأوَّل: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحِجْر].

والذِّكر في هٰذه الآيةِ: القرآنُ الكريم، قال الواحديُّ: «في قول عامَّة المفسِّرين»،(١) وقال ابن الجوزيِّ: «في قول جميع المفسِّرين»،(٢) وحِفْظُه: صيانته منَ التَّحريف، قال الزَّجَّاج: «أيْ: نحفظه من أن يقع فيه زيادةٌ أو نقصانٌ»،(٣) واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت].

---

(١) "البسيط" (١٢/ ٥٤٧).

(٢) "زاد المَسِير" (٢/ ٥٢٥).

(٣) "معاني القرآن" (٣/ ١٧٤).

وهٰذا يتضمَّن حفظ القرآن الكريم بألفاظه ومعانيه، والسُّنَّة هي الشَّارحة لمعانيه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحل: ٤٤] ؛ فأسند البيان إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وقال ابن أبي حاتمٍ: «فكان رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم هو المُبيِّنَ عنِ الله - عزَّ وجلَّ - أمرَه، وعن كتابه معانيَ ما خوطب به النَّاسُ، وما أراد الله - عزَّ وجلَّ - به وعَنَىٰ فيه، وما شَرَع من معاني دينه وأحكامه».[١]

وقال أبو المُظَفَّر السَّمْعانيُّ: «وقد كان الرَّسول - صلَّى الله عليه وسلَّم - مبيِّنًا للوحي، وقد قال أهل العلم إنَّ بيان الكتاب في السُّنَّة».[٢]

وقال ابن حزمٍ: «فصحَّ أنَّه - عليه السَّلامُ - مأمورٌ ببيان القرآن للنَّاس، وفي القرآن مجملٌ كثيرٌ، كالصَّلاة والزَّكاة والحجِّ وغيرِ ذٰلك ممَّا لا نعلم ما ألزمنا الله - تعالىٰ - فيه بلفظه، لٰكنْ ببيان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فإذا كان بيانُه - عليه السَّلامُ - لذٰلك المُجْمَلِ غيرَ محفوظٍ، ولا مضمونٍ سلامتُه ممَّا ليس منه، فقد بَطَل الِانتفاع بنصِّ القرآن؛ فبَطَلت أكثر الشَّرائع المفترضةِ علينا فيه».[٣]

ولذٰلك قيل لعبد الله بن المبارك: «هٰذه الأحاديثُ المصنوعة»؟! فقال: «تعيش لها الجهابذة»،[٤] ثمَّ قرأ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجْر]،[٥] وقال المُلَّا عليٌّ القارئُ: «وكأنَّه أراد أنَّ من جملة حفظ لفظِ الذِّكْر حِفْظَ معناه، ومن جملة معانيه: الأحاديثُ النَّبويَّة الدالَّة علىٰ توضيح مبانيه؛ ففي الحقيقة: تَكَفَّل الله - تعالىٰ - بحفظ الكتاب والسُّنَّة».[٦]

فالآية دالَّةٌ علىٰ حفظ الله - سبحانه - للسُّنَّة النَّبويَّة باللُّزوم القريب الواضح.

وذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّ "الذِّكر" في الآية يَعُمُّ السُّنَّة النَّبويَّة مع القرآن؛ فتكونَ نصًّا صريحًا علىٰ حفظ السُّنَّة.

فقال ابن حزمٍ: «أخبر - تعالىٰ - أنَّ كلام نبيِّه - صلَّى الله عليه وسلَّم - كلَّه وحيٌ، والوحيُ - بلا خلافٍ - ذِكْرٌ، والذِّكْر محفوظٌ بنصِّ القرآن؛ فصحَّ بذٰلك أنَّ كلامه - صلَّى الله عليه وسلَّم - كلَّه محفوظٌ بحفظ الله عزَّ وجلَّ، مضمونٌ لنا أنَّه لا يَضِيع منه شيءٌ؛ إذْ ما حَفِظَ الله - تعالىٰ - فهو باليقين لا سبيلَ

(١) تقدِمة «الجرح والتَّعديل» (١/ ٢).

(٢) "تفسيره" (٣/ ١٧٤).

(٣) "الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ١٢٢).

(٤) رواه ابن أبي حاتمٍ في تقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨)، وابنُ عَدِيٍّ في مقدِّمة «الكامل» (١/ ٢٦٩).

(٥) هٰذه الزِّيادةُ ذكرها العراقيُّ في "شرح الألفيَّة" (١/ ٣١١).

(٦) "شرح النُّخبة" (ص: ٤٤٦ - ٤٤٧)، باختصارٍ.

إلىٰ أن يَضِيعَ منه شيءٌ؛ فهو منقولٌ إلينا كلُّه؛ فللّٰه الـحُجَّة علينا أبدًا».[1]

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ[2] أيضًا.

وناقش ابن حزمٍ أصحاب القول الأوَّل، فقال: «فإن قال قائلٌ: إنَّما عنىٰ - تعالىٰ - بذٰلك القرآنَ وحدَه؛ فهو الَّذي ضَمِن - تعالىٰ - حِفْظَه، لا سائرُ الوحي: الَّذِي ليس قرآنًا، قلنا له - وبالله تعالىٰ التوفيقُ - هٰذه دعوىٰ كاذبةٌ مجرَّدةٌ منَ البرهان، وتخصيصٌ للذِّكر بلا دليلٍ، وما كان هٰكذا فهو باطلٌ ... و"الذِّكْر" اسمٌ واقعٌ علىٰ كلِّ ما أنزل الله علىٰ نبيّه - صلَّى الله عليه وسلَّم - من قرآنٍ أو من سنَّةٍ».[3]

وتحقيق المسألة أنَّ كلمةَ "الذِّكر" تجيء مصدرًا بمعنى التَّذَكُّر،[4] أي: الِانتباهِ للمعلوم واستحضارِه، ثمَّ قد تُستعمَل فيما به التَّذَكُّرُ والِانتباهُ، وهو الموعظة، وتجيء مصدرًا بمعنى القول،[5] ثمَّ قد تُستعمَل فيما يُذكَر، وهو الكلام المفيد، والمعنيانِ صادقانِ على الكتاب والسُّنَّة جميعًا، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزُّخْرُف]، وذِكرُ الرَّحمٰن هنا: ما يحصل به ذِكْرُه، وهو القرآن والسُّنَّة، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأَحْزَاب: ٣٤]، والحكمة هنا: السُّنَّة، وأَمَرَ الله بذِكرها مع القرآن.

فالقول بأنَّ "الذِّكر" في آية الحفظ يشمل القرآن والسُّنَّة متَّجهٌ، لٰكنَّ القول الأوَّل أقربُ؛ لأنَّه قول المفسِّرين، بل حُكِيَ إجماعُهم عليه، ولدلالة سياق الآيات، ولأنَّه الموافق لعُرف القرآن في استعمال كلمة "الذِّكر"، ولأنَّ معناهُ تكرَّر في آياتٍ أخرىٰ.

- أمَّا الإجماع، فسبق نقله عنِ الواحديّ وابن الجوزيّ.

- وأمَّا السِّياق، فإنَّ الله - سبحانه - قال: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾ لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٧﴾ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴿٨﴾ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحِجْر]، فالذِّكر المنزَّل في الآية الأولىٰ هو القرآن، وقدِ اتَّهم المشركون النَّبيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فيه بالجنون، بمعنىٰ أنَّ الشَّياطين أوقعته في نفسه أو تكلَّمت به علىٰ لسانه، ثمَّ اقترحوا أن تأتيَهم به الملائكةُ، فردَّ الله عليهم، وبيَّن أنَّ الملائكةَ إذا نَزَلت فلم يؤمنوا، حلَّ عليهمُ العقاب، ثمَّ ردَّ علىٰ أوَّل كلامهم، فذكر أنَّه هو نزَّل هٰذا الذِّكرَ، وأنَّه يحفظه من

(١) "الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ٩٨).

(٢) "مجموع الفتاوىٰ" (١٠/ ٤٥١ - ٤٥٢).

(٣) "الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ١٢٢).

(٤) «الصِّحاح» للجوهريّ (٢/ ٦٦٤ و٦٦٥).

(٥) «تاج العروس» لمرتضًى الزَّبيديّ (١١/ ٣٧٧).

تأثير الشَّياطين فيه أو وصولها إليه.

- وأمَّا عُرف القرآن، فإنَّ غالب استعمال كلمة "الذِّكر" فيه يُراد بها القرآنُ وحدَه، وذٰلك صريحٌ في مواضعَ، ومتَّفقٌ عليه في مواضعَ، كما يُعلَم بالِاستقراء، ولم يذكرِ ابن الجوزيِّ في وجوه كلمةِ "الذِّكر" السُّنَّةَ أصلًا.(١)

- وأمَّا تكرُّر المعنىٰ، فإنَّ القرآن يُفَسِّر بعضه بعضًا، وقد ورد حفظ الله للقرآن في مواضعَ من كتابه، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فُصِّلَت]، وقال: ﴿**لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ** ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ١٩﴾ [القِيَامَة].(٢)

وهٰذه المرجِّحاتُ الأربعة برهانٌ صحيحٌ، كافٍ لإثبات التَّخصيص؛ فيُجابُ به علىٰ أبي محمَّدِ بن حزمٍ رحمه الله.

ومهما كان الرَّاجحُ، فالآية دالَّةٌ علىٰ حفظ السُّنَّة، فإنَّها دالَّة باللُّزوم الصَّحيح على القول الأوَّل، وبالنَّصِّ والتَّصريح على القول الثَّاني، وقرَّر الشَّيخ المُعَلِّميُّ هٰذا المعنىٰ، فقال: «"الذِّكْر" - يعني في آية الحفظ - يتناول السُّنَّة بمعناهُ، إن لم يتناولها بلفظه».(٣)

❐ الدَّليل الثَّاني: قول الله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٣٢ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٣٣﴾ [التَّوۡبَة]، وقولُه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٩﴾ [الصَّفّ]، وقولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ٢٨﴾ [الفَتۡح].

ونور الله في الآيتَينِ الأُولَيَينِ: دين الإسلام، حكاه الواحديُّ عنِ الأكثرين، ونَقَل عنِ ابن عبَّاسٍ - رضِيَ الله عنهما - أنَّه قال: «يريدون أن يُخمِدوا دين الله بتكذيبهم»،(٤) وقال الطَّبريُّ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [الصَّفّ: ٨]: «يقول: الله مُعْلِنُ الحقِّ ومُظهِرُ دينِه».(٥)

(١) «نزهة الأعين النَّواظر» (ص: ٣٠١ - ٣٠٦).

(٢) فسَّر الشَّيخ محمَّدُ الأمين الشِّنْقِيطيُّ آية الحفظ بهاتَين الآيتَينِ، انظر «أضواءَ البيان» (٢/ ٢٥٥).

(٣) «طليعة التَّنكيل» (آثار المُعَلِّميّ: ٩/ ١٦٠).

(٤) "البسيط" (١٠/ ٣٨٨).

(٥) «جامع البيان» (٢٢/ ٦١٤).

فالآيتانِ الأُولَيَانِ - آيةُ «التَّوبة» وآيةُ «الصَّفِّ» - وعدٌ منَ الله أن يَردَّ كيدَ الكافرين في سعيهم إلىٰ إبطالِ دينه، ومن ذٰلك محاولتُهم تحريفَ الوحيِ، لو هَمُّوا بها، وهٰذا يوجِب دوام حفظ الكتاب والسُّنَّة.

والإظهار في الآياتِ الثَّلاثة: إعلاء الله لدين الإسلام علىٰ سائر الملل والأديان، قاله الطَّبريُّ،[١] وحكاه الواحديُّ عن أهل المعاني،[٢] والماوَرْديُّ عن كثيرٍ منَ المفسِّرين.[٣]

ولو تبدَّل الدِّين بضياع السُّنَّة أو تحريفها - كما تحرَّفتِ الأديان قبلَه - لَانحطَّ من عَليائه، وسقط منَ الحجَّة كما سقط غيره، وقد منعتِ الآياتُ ذٰلك؛ فوجب حفظ السُّنَّة.

وهٰذه الآياتُ - في الجملة - تدلُّ علىٰ حفظ الله لدينه من وجوهٍ، وعلى امتناعِ بطلانه بضياعٍ أو تحريفٍ، وهٰذا يتضمَّن حفظَ الكتاب والسُّنَّة؛ إذْ هما وعاءُ الدِّين وأحكامه، ولا يكون حفظه إلَّا بحفظهما.

❐ الدَّليل الثَّالث: قول الله تعالىٰ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝٤٢**﴾ [فُصِّلَت].

قال الطَّبريُّ في معناهُ: «لا يستطيع ذو باطلٍ بكيده تغييرَه بكيده، وتبديلَ شيءٍ من معانيه عمَّا هو به، وذٰلك هو الإتيان من بين يدَيهِ، ولا إلحاقَ ما ليس منه فيه، وذٰلك إتيانه من خلفه».[٤] وهٰذا الإحكام للقرآن من معاني حكمته - سبحانه - وحمدِه.

وكذٰلك السُّنَّة ولا بدَّ؛ لأنَّها الشَّارحة للقرآن، والـمُفصِّلة لمجمَلاته، والمعيِّنة للمراد منه، كما قال تعالىٰ: ﴿**وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ**﴾ [**النَّحل: ٤٤**]، فلو تطرَّق إليها التَّغيير والزِّيادة والنَّقص، لَآلَ ذٰلك بالضَّرورة إلىٰ إفساد معاني القرآن ودِلالاته، لٰكنَّ هٰذا ممنوعٌ بنصِّ الآية؛ فيكون ملزومه - وهو تحريف السُّنَّة - ممنوعًا أيضًا.

وهٰذا معنىٰ قول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «قد تركتكم على البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزِيغ عنها بعدي إلَّا هالكٌ، ومن يَعِش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بما عرفتم من سنَّتي»،[٥] وذكر أبو الحسن السِّنْديُّ أنَّ المراد بقوله: «ليلُها كنهارها» دوامُ البياض في الأزمنة،[٦] فلا تطرأ على السُّنَّة ظلمةُ شبهةٍ أو شكٍّ، بل هي مضيئةٌ بالحقِّ دائمًا.

---

(١) «جامع البيان» (١١/ ٤٢٢).

(٢) "البسيط" (١٠/ ٣٩١).

(٣) "النُّكت والعيون" (٢/ ٣٥٦ و٥/ ٥٣١).

(٤) "جامع البيان" (٢٠/ ٤٤٥).

(٥) رواه ابن ماجهْ (١/ ٢٩ برقْم ٤٣) من حديث العِرْباض بن ساريةَ - رضي الله عنه - بإسنادٍ صحيحٍ.

(٦) «حاشيته على المسند» (١٠/ ١١٤).

ولذلك قال بعدُ: «ومن يَعِش منكم فسيرى اختلافًا كثيرا، فعليكم بما عرفتم من سنَّتي»، فبشَّر - في ضمن ذلك - ببقاء سنَّته معروفةً في أمَّته: يرجعون إليها عند الاختلاف، ويحتكمون إليها عند النِّزاع، ويعتصمون بها منَ البدع والمحدَثات.

❐ الدَّليل الرَّابع: قول الله تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القِيَامَة].

قال قتادةُ في تفسير جمعِه وقرآنِه: «يقول: حفظُه وتأليفُه»،[1] وقال الطَّبريُّ: «كأنَّ قتادةَ وجَّه معنى "القرآن" إلىٰ أنَّه مصدرٌ من قول القائل: (قد قَرَأَت هٰذه النَّاقةُ في بطنها جنينًا)، إذا ضَمَّتْ رَحِمَها علىٰ ولدٍ»،[2] فالمراد: حِفظُ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - وضمُّه الآياتِ في صدره، وهٰذا يومئ إلىٰ حفظ القرآن مطلقًا؛ لأنَّ مَقصِد ضبط النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - للقرآن تبليغُه للنَّاس بصورةٍ صحيحةٍ، فإذا تغيَّر وتحرَّف، فات المقصود، ولم تبقَ فائدةٌ من حفظه صلَّى الله عليه وسلَّم.

ثمَّ قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القِيَامَة] قال ابن عبَّاسٍ رضِيَ الله عنهما: «اعملْ به»، وقال قتادةُ: «فاتَّبِعْ حلاله واجتنبْ حرامه»،[3] وهو اختيار الطَّبريِّ،[4] وحفظ القرآن والعملُ بأحكامه يستلزم حفظ السُّنَّة؛ لكونها الشَّارحةَ لمعانيه، كما تقدَّم.

ثمَّ قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القِيَامَة]، قال قتادةُ: «بيانُ حلاله وحرامه، ومعصيته وطاعته»، ورُوِيَ معناهُ عنِ ابن عبَّاسٍ رضِيَ الله عنهما،[5] واختاره الطَّبريُّ،[6] فأوجب الله علىٰ نفسه - بفضله - أن يبيِّنَ معانيَ القرآن وأحكامَه، وقد فعل - سبحانه - بما أوحىٰ إلىٰ نبيِّه - صلَّى الله عليه وسلَّم - منَ السُّنن، وإطلاق الوعد ببيان القرآن يدلُّ علىٰ دوامه، وهٰذا يستلزم استمرار حفظ السُّنَّة: الَّتي هي بيانُ القرآن، وضياعُها ضياعُ بيانه؛ ويَسُدَّ الأبوابَ دون فهم مراده، ويقطعَ الإمكانَ عن دَرْكِ أحكامه.

❐ الدَّليل الخامس: قول الله تعالىٰ: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا** ﴿٨٢﴾﴾ [النِّسَاء].

---

(١) رواه الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٢٣/٥٠١).

(٢) «جامع البيان» (٢٣/٥٠١ - ٥٠٢).

(٣) رواهما الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٢٣/ ٥٠٣).

(٤) المصدر السَّابق.

(٥) رواهما الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٢٣/ ٥٠٤).

(٦) المصدر السَّابق (٢٣/ ٥٠٣).

والِاختلاف هنا: التَّناقض،[١] بحيث يدفع بعضُ الكلام بعضَه، فيضطرب في أخباره وأحكامه، أوِ التَّفاوُتُ[٢] بأن يَحسُنَ بعضُه ويَقبُحَ بعضُه، ولا يستقيمَ علىٰ نَسَقٍ واحدٍ منَ الفصاحة في اللَّفظ والجودة في المعاني.

وذٰلك لأنَّ الله - سبحانه - هو الحقُّ المطلق، كما قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللّٰهمَّ أنت الحقُّ، ووعدك الحقُّ، وقولك حقٌّ، والنَّبيُّون حقٌّ، ومحمَّدٌ حقٌّ»؛[٣] فوحيه حقٌّ من كلِّ وجهٍ، صادرٌ عن كمال العلم وحُسن البيان وقصد الهداية؛ فيتَّفقُ ويتَّسقُ، ولا يقع فيه باطلٌ فيتناقضَ أو يتفاوتَ، وهٰذا بخلاف كلام النَّاس - ولا سيَّما ما كان علىٰ وجه الكَذِب والتَّحريف - فإنَّه تتنازعه الظُّنون والآراء، وتتجاذبه المُيول والأهواء؛ فيكثُر خطؤُه وعِثارُه، ويَظهَر اضطرابُه وعَوارُه، ورُوِي عن محمَّدِ بن المُنْكَدِر أنَّه قال: «إنَّما يأتي الِاختلاف من قلوب العباد، فأمَّا ما جاء من عند الله فليس فيه اختلافٌ».[٤]

ومنِ استقرأ الأحاديث الصَّحيحة عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - لم يَجِد فيها اختلافًا كثيرًا: لا تناقضًا ولا تفاوتًا؛ فلا تكون من عند غير الله، بل لا يَجِد فيها اختلافًا حقيقيًّا أصلًا؛ فلا تكون إلَّا من عند الله، كالقرآن الكريم في هٰذا المعنىٰ.

وبحث العلماء «اختلاف الحديث»، وعدُّوه من أنواع علوم الحديث، ومن مسائل «أصول الفقه»، وصنَّفوا فيه كتبًا مفردةً، وتكلَّموا عليه في كتب الشُّروح، وألَّفوا بين الأحاديث بوجوه الجمع والنَّسخ، ولم يثبت قطُّ تعارضٌ حقيقيٌّ بين حديثَينِ صحيحَينِ.

وصرَّح الشَّافعيُّ بأنَّه لا يَصِحُّ أبدًا حديثانِ متضادَّانِ ينفي أحدُهما ما يثبته الآخر.[٥]

وقال ابن خُزَيمةَ: «لا أعرف أنَّه رُوِيَ عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - حديثانِ بإسنادَينِ صحيحَينِ متضادَّانِ، فمن كان عنده فلْيَأتِ به حتَّىٰ أؤلِّفَ بينهما».[٦]

---

(١) انظر «جامعَ البيان» للطَّبريِّ (٧/ ٢٥١)، وحكاه ابن الجوزيِّ في «زاد المسير» (١/ ٤٣٨) عنِ ابن عبَّاسٍ - رضِيَ الله عنهما - وعبد الرَّحمٰن بن زيدِ بن أسلمَ والجمهورِ.

(٢) حكاه الواحديُّ في «البسيط» (٦/ ٦٣٠ - ٦٣١) عن بعض أهل المعاني، وحكاه ابن الجوزيِّ في "زاد المسير" (١/ ٤٣٨) عنِ الماوَرْديِّ وجماعةٍ.

(٣) مختصرٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ (٢/ ٤٨ برقْم ١١٢٠) - واللَّفظ له - ومسلمٌ (٢/ ١٨٤ برقْم ١٨٤٤) عنِ ابن عبَّاسٍ رضِيَ الله عنهما.

(٤) رواه ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» (٣/ ١٠١٤).

(٥) نقله الصَّيرفيُّ، انظرِ «البحرَ المحيط» للبدر الزَّرْكشيِّ (٦/ ١١٣ - ١١٤)، وقارن بما في «الرِّسالة» للشَّافعيِّ (ص: ٢١٦ - ٢١٧).

(٦) رواه الخطيب البغداديُّ في «الكفاية» (٢/ ٢٥٩ برقْم ١٣١٦).

فالِاختلاف الواقع في بعض الأحاديث إنَّما هو اختلافٌ ظاهريٌّ، يَبدو لبعض النَّاس، ولا يلتبس على العالِم منَ المجتهدين إلَّا نـادرًا،[1] وهو من جنس المتشابه الَّذي قال الله - عزَّ وجلَّ - فيه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عِمْرَانَ: ٧].

وقال الشَّاطبيُّ: «وأمَّا تجويز أن يأتيَ دليلانِ متعارضانِ، فإن أراد الذَّاهبون إلىٰ ذٰلك التَّعارُضَ في الظَّاهر وفي أنظار المجتهدين لا في نفس الأمر، فالأمر علىٰ ما قالوه جائزٌ، ولٰكنْ لا يَقتضِي ذٰلك بجواز التَّعارض في أدلَّة الشَّريعة، وإن أرادوا تجويز ذٰلك في نفس الأمر، فهٰذا لا يَنتحِله من يفهم الشَّريعة ... ولا أظنُّ أنَّ أحدًا منهم يقوله».[2]

فثبت بسلامة السُّنن الصَّحيحة منَ الِاختلاف أنَّها محفوظةٌ صادرةٌ عنِ النَّبيِّ المبلِّغ عن ربِّه عزَّ وجلَّ، وليست من أوهام المخطئين أو كَذِب المفترين.

وهٰذا بخلاف ما ينقُله اليهود والنَّصارىٰ عن أنبيائهم؛ فإنَّه كثير الِاختلاف: يكذِّب بعضُه بعضًا، ويباين بعضُه بعضًا في تقرير أصول العقائد وتفاصيل الشَّرائع، وذٰلك لأنَّه دخله التَّحريف، وتنازعته أهواء النُّسَّاخ والنَّقَلة؛ فاضطرب واختلَّ نظامه، ولو بقِيَ علىٰ ما كان من وحي الله إلىٰ أنبيائهم، لَمَا تناقض ولا تفاوَت.

❐ الدَّليل السَّادس: صفة الحكمة.

ختم الله - عزَّ وجلَّ - الرِّسالاتِ بنبيِّنا محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلو تحرَّفت سُنَنُه، وضاع دينه الَّذي جاء به، لفات مَقصِد الخلق، وبقِيَ وجود النَّاس بغير حكمةٍ، والله - سبحانه وتعالىٰ - منزَّهٌ عن ذٰلك، كما قال: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ٣٦﴾ [القِيَامَة]، قال مجاهدٌ: «لا يؤمَر ولا يُنهىٰ»، وقال السُّدِّيُّ: «لا يُفترَض عليه عملٌ»،[3] والآيات في هٰذا المعنىٰ كثيرةٌ.

ودليل الملازَمةِ أنَّ الله - جلَّت حكمته - إنَّما خلق النَّاس لعبادته، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾ [الذَّارِيَات]، قال مجاهدٌ: «لِآمرَهم وأنهاهم»، فعبادة الله لا تكون إلَّا بالخضوع لشريعته، والِانقياد لأمره ونهيه، ولا تُعرَف شريعتُه ولا أمرُه ونهيُه إلَّا من وحيه، وإلَّا بسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم.

---

(١) انظرِ «التَّقريبَ والتَّيسير» للنَّوويّ (ص: ٩٠).

(٢) «الموافَقات» (٥/ ٧٣ - ٧٤).

(٣) رواهما الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٢٣/ ٥٢٦).

وقال عبد الله بنُ مسعودٍ رضِيَ الله عنه: «إنَّ الله شرع لنبيِّكم سُنن الهدىٰ ... ولو أنَّكم تركتم سنَّة نبيِّكم لَضلَلتم»،[1] يعني: لأنَّه الواسطةُ بين الله وعباده في تبليغ الوحي، ولا سبيلَ إلى الهداية من غير طريقه.

وهٰذا كلُّه بخلاف الأمم السَّابقة، فإنَّ الله - عزَّ وجلَّ - قدَّر عليهم ضَياعَ دينهم، وتحريفَ كتبهم، واندراسَ آثار أنبيائهم؛ لأنَّ الوحيَ كان يتجدَّد فيهم باستمرارٍ، وكان النَّبيُّ يَخلُفه مثلُه؛ فإذا نَسِيَ النَّاس دين الأوَّل ذكَّرهمُ الثَّاني أو جاءهم بخيرٍ منه، ويبقىٰ مقصِد الخلق قائمًا.

❐ الدَّليل السَّابع: صفة الرَّحمة.

رحمة الله - تبارك وتعالىٰ - بخلقه توجب بقاءَ حجَّته فيهم؛ لِيتمهَّدَ لهم طريقُ الهداية والنَّجاة، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء]، أيْ: لنرحمَ بك العالَمينَ، أو راحِمِينَ نحن للعالَمينَ، أو راحمًا أنت للعالَمين،[2] ولفظُ "العالَمين" يَعُمُّ النَّاس إلىٰ قيام السَّاعة؛ فوجب أن تبلُغَ سنَّته - صلَّى الله عليه وسلَّم - النَّاسَ في كلّ زمانٍ؛ فتحصلَ لهم رحمةُ الله بذٰلك.

ورحمة الله - سبحانه - المقصودةُ هنا حاصلةٌ للمؤمن والكافر، وذٰلك بأن بَيَّن لهم سُبُل الهداية، ويسَّر لهم طَّريقَ الجنَّة، ورغَّبهم فيها بما يدعوهم إلىٰ طاعته، وبصَّرهم بطريق النَّار، وحذَّرهم منها بما يحجِزهم عن معصيته؛ فهٰذه مقتضَيات رحمةٍ عظيمةٍ، ثمَّ منهم منِ اهتدىٰ، فاستفاد منَ الرَّحمةِ، وحصلت له آثارها، ومنهم من زاغ، وأبىٰ أن يرحمه الله؛ فلم يستفد منَ الرَّحمةِ، وفاتته آثارها.

وهٰذا معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ١٥٦﴾ [الأعراف]، فرحمة الله لا تضيق بالنَّاس، بل تَسَعُ الخلق كلَّهم، وقد عَمَّتهم نَفَحاتُها، فمنهم من تعرَّض لها وقَبِلها فرَبح، ومنهم من أعرض عنها ورفضها فخَسِر، ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩﴾ [الكهف].

ومن هٰذا البابِ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٧﴾ [فُصِّلَت].

وقال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «كلُّ أمَّتي يدخلون الجنَّة إلَّا من أبىٰ»، فقالوا: «يا رسول الله، ومن يأبىٰ»؟! قال: «مَن أطاعني دخل الجنَّة، ومَن عصاني فقد أبىٰ».[3]

---

(١) رواه الإمام أحمدُ في «مسنده» (٧/ ٥٠ - ٥١ برقْم ٣٩٣٦).

(٢) انظرِ «الدُّرَّ المَصُون» للسَّمين الحلبيِّ (٨/ ٢١٤).

(٣) رواه البخاريُّ (٩/ ٩٢) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

وهٰذا كما تقول: (فلانٌ أطعم النَّاس)، أيْ: بذل لهمُ الطَّعام وجمعهم عليه، ثمَّ منهم من أكل واغتذىٰ، ومنهم منِ امتنع فلم يَطعَم شيئًا، وثبت في هٰذا المعنىٰ أنَّ ملائكةً جاءت إلى النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - وهو نائمٌ، فقالوا: «إنَّ لصاحبكم هٰذا مَثَلًا، فاضربوا له مَثَلًا»، فقالوا: «مَثَلُه كمَثَل رجلٍ بنىٰ دارًا، وجعل فيها مَأْدُبةً، وبعث داعيًا، فمن أجاب الدَّاعيَ دخل الدَّار وأكل منَ المَأْدُبة، ومن لم يُجِبِ الدَّاعيَ لم يدخلِ الدَّار ولم يأكل منَ المَأْدُبة»، فقالوا: «أَوِّلُوها له يَفْقَهْها»، فقالوا: «فالدَّار الجنَّة، والدَّاعي محمَّدٌ؛ فمن أطاع محمَّدًا فقد أطاع الله، ومن عصىٰ محمَّدًا فقد عصى الله».[1]

❐ الدَّليل الثَّامن: الإجماع.

دلَّ القرآن الكريم والآثار المتواترة علىٰ حجِّيَّة الإجماع، حتَّىٰ صار من قواعد دين الإسلام، وآكدِ أصول الأحكام، ثمَّ انعقد الإجماع علىٰ أنَّ السُّنَّة النَّبويَّة محفوظةٌ، ولم يَزَل هٰذا الإجماعُ يتكرَّر ويتأكَّد في كلِّ طبقةٍ من طبقات العلماء، جيلًا بعد جيلٍ إلىٰ يومنا هٰذا.

ويظهر هٰذا في صورتَينِ:

- أُولَاهما: الإجماع التَّصريحيُّ أوِ السُّكوتيُّ، بأن يقولَ العلماء - أو بعضُهم ويُقِرَّ الباقُون - بأنَّ السُّنَّة محفوظةٌ، وهٰذا واقعٌ بالضَّرورة، يدركه كلُّ من له أدنىٰ معرفةٍ بمذاهب العلماء في الحديث والأصول.

بل إنَّ العلماء تجاوزوا القطع بحفظ السُّنَّة إلىٰ عدِّها ضرورةً دينيَّةً يَكفُر مخالفها، فقال السُّيوطيُّ: «من أنكر كون حديث النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قولًا كان أو فعلًا بشرطه المعروف في الأصول - حجَّةً، كَفَرَ، وخرج عن دائرة الإسلام، وحُشِرَ مع اليهود والنَّصارىٰ، أو مع من شاء الله من فرق الكَفَرة».[2]

- والثَّانية: الإجماع العمليُّ المتضمِّن للقول بحفظ السُّنَّة، فنَرى العلماء قديمًا وحديثًا، في مشارق الأرض ومغاربها، من كلِّ مذهبٍ، وفي كلِّ فنٍّ منَ العلوم - مُطبِقين علىٰ الاستدلال بالأحاديث الصَّحيحة والتَّسليم بمقتضاها، وهٰذا لا يكون إلَّا بعد اعتقادِ جميعِهم ثبوتَ السُّنن، وأنَّها محفوظةٌ: لم يَطُلها نقصٌ أو زيادةٌ أو تبديلٌ.

ولم نَرَ واحدًا منَ العلماء يدَّعي في مضايق النَّظر - الَّتي تُلجِئ إلىٰ أضعف الوجوه وأبعدِ الاحتمالات - أنَّ السُّنَّة المعارضة لقوله محرَّفةٌ، أو أنَّ سنَّةً موافقةً لقوله مفقودةٌ، بل نَجِدهم لا يلتفتون إلىٰ مثل هٰذه الأوهامِ الفاسدة، ولا يقبلون تصوُّرها، وإنَّما يحاولون مسالكَ الاجتهاد المعروفةَ في التَّصحيح والتَّضعيف أو في التَّفسير والتَّأويل.

---

(١) مختصرٌ من حديثٍ رواه البخاريُّ (٩/ ٩٣ برقْم ٧٢٨١) عن جابرِ بن عبد الله رضِيَ الله عنهما.

(٢) «مِفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة» (ص: ٥).

❐ الدَّليل التَّاسع: عصمة الله للأمَّة منَ التَّفريط في دينها.

الأمَّة الإسلاميَّة - بحفظ الله لها - لا تجتمعَ علىٰ ضلالةٍ مطلقًا، وهٰذا معنىٰ حجِّيَّة الإجماع، ولو فات مجموعَ الأمَّة حديثٌ صحيحٌ، أو دخل عليهم حديثٌ باطلٌ، لكانوا مُطبِقينَ علىٰ ضلالةٍ من تلك الجهةِ، وهٰذا ممنوعٌ؛ فوجب ألَّا يَضِيعَ علىٰ مجموعها حديثٌ ثابتٌ، وألَّا يغترَّ مجموعُها بحديثٍ ضعيفٍ.

وقال شيخ الإسلام: «فأمَّا العلمُ الَّذي بعث الله به نبيَّه - صلَّى الله عليه وسلَّم - فإنَّه مضبوطٌ ومحروسٌ»،[1] ثمَّ استدلَّ بقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا تزال طائفةٌ من أمَّتي ظاهرين على الحقِّ، لا يَضُرُّهم من خالفهم ولا مَن خَذَلهم حتَّىٰ تقومَ السَّاعة».[2]

وقال ابن المدينيِّ: «هم أهل الحديث،[3] الَّذين يتعاهدون مذاهب الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم، ويَذُبُّون عنِ العلم، لولا هم، لم تجد عند المعتزلة والرَّافضة والجهميَّة وأهل الإرجاء والرَّأي شيئًا منَ السُّنن»،[4] وهو قول ابن المبارك والإمام أحمدَ والبخاريِّ.[5]

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ٥١٧).

(٢) رواه مسلمٌ (٦/ ٥٢) من حديث المغيرة بن شعبةَ رضي الله عنه، وله شواهدُ كثيرةٌ.

(٣) رواه التِّرمذيُّ (٤/ ٨٤).

(٤) رواه الخطيب البغداديُّ في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١٠).

(٥) انظر "شرفَ أصحاب الحديث» للخطيب البغداديِّ (ص: ٢٦ - ٢٧).

المبحث الثَّاني
الأدلَّة التَّفصيليَّة علىٰ حفظ الله للسُّنَّة النَّبويَّة

أسند الله - سبحانه - حِفْظَ السُّنَّة إلىٰ نفسه، ولم يَكِلْ حِفْظَها إلىٰ أحدٍ من خلقه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجْر]، وقال: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التَّوْبَة: ٣٢]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [الصَّفُّ: ٨]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التَّوْبَة: ٣٣ والصَّفُّ: ٨ والفَتْح: ٢٨]، وحفظُها لازم حكمته ورحمته، ومقتضىٰ عصمته لجماعة المسلمين؛ فيكون حفظُها فِعلَه - عزَّ وجلَّ - حقيقةً.

ثمَّ إنَّه - جلَّ جلالُه - يفعل بالأسباب،(١) وكما يُحيِي الأرض المَيْتةَ بالماء، ويُنزِل المطر بالرِّياح، ويضيء الأرض بالشَّمس، فقد حَفِظَ السُّنَّة بأسبابٍ شَرَعها وقَدَّرها.

- فشَرَع - جلَّت حكمتُه - شرائعَ كثيرةً يُفضي التزامُها والعملُ بها إلىٰ حفظ السُّنن، فمنها التَّرغيبُ في طلب العلم، وتفضيلُ العلماء، والإذنُ في كتابة الحديث، والحثُّ علىٰ تبليغ السُّنن، وتحريم الكتمان، ومنعُ الكذب مطلقًا، وفي الدِّين خاصَّةً، وتغليظُ الكذب على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ومنعُ نقل الأحاديث المكذوبة عليه، وشَرْطُ العدالة لقَبول الأخبار، والأمرُ بالتَّثَبُّتِ، وإلزامُ المسلمين بالعمل بالسُّنن، وذمُّ البِدَع، والتَّحذيرُ من أهلها، وغيرُ ذٰلك.

فمقصود الشَّارع - تبارك وتعالىٰ - من جميع هٰذه الشَّرائعِ ونحوِها حفظُ السُّنَّة: جمعًا وضبطًا ونقلًا وتمحيصًا.

- ثمَّ وفَّق ربُّنا - وله الحمدُ - المسلمين؛ فاتَّبعوا تلك الشَّرائعَ، واجتهدوا في العمل بها؛ فطلبوا السُّنن، واستكثروا منها، ورحلوا في تتبُّعها، وحفِظوها، وكتبوها، وأذاعوها، وأحكموا أسانيدها، وتكلَّموا في رواتها، ودَرَسوها دراساتٍ دقيقةً، حتَّىٰ ميَّزوا صحيحها من ضعيفها، وحتَّى انتقشوا الألفاظَ الشَّاذَّة منَ المتون الصَّحيحة.

وبذٰلك بَقِيَتِ السُّنن محفوظةً مضبوطةً، لم يَضِع منها شيءٌ بسبب اتِّساعهم في الرِّواية والنَّقل، ولم يَزِد فيها شيءٌ بسبب إتقانهم للدِّراية والنَّقد.

---

(١) انظر «مجموعَ الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام (٤/ ١٩٢)، و «العقيدةَ التَّدْمُريَّةَ» له (ص: ٢١٠).

ويتبيَّن ممَّا سبق أنَّ حفظ السُّنَّة يُضاف حقيقةً إلى الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه هو الحافظُ لها حقيقةً بما شَرَع وقَدَّر، وتجوز إضافته إلى العلماء والرُّواة؛ على معنىٰ أنَّهمُ السَّببُ المباشر للحفظ: الَّذين استعملهمُ الله فيما أراده وقدَّره.

وشرح الواحديُّ أسلوبَ الجمع في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجْر]، فقال: «قال أهل اللُّغة: هٰذا من كلام الملوك، الواحدُ منهم إذا فعل شيئًا قال: (نحن فعلنا)، يريد نفسَه وأتباعَه، ثمَّ صار هٰذا عادةً للملوك في الخطاب، وإنِ انفرد بفعل الشَّيء قال: (نحن فعلنا)، فخُوطبتِ العربُ بما تَعقِل من كلامها».[1]

والِاحتمالانِ مقبولانِ في هٰذه الآيةِ، ولهٰذا قال بعدُ: «فإن قيل: لِمَ اشتغلتِ الصَّحابة بجمع القرآن في الصُّحُف وقد وعد الله حِفْظَه، وما حَفِظَه الله فلا خوفَ عليه؟ فالجواب أن يقال: جَمْعُهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله إيَّاه، ولَمَّا أراد حِفْظَه قَيَّضهم لذٰلك»،[2] وهٰكذا يُقال في السُّنَّة أيضًا.

ثمَّ لا بدَّ لنا من فهم كيفيَّة عَمَل المسلمين بتلك الشَّرائعِ تفصيلًا؛ لِننتقلَ منَ الإيمان الجُمْليّ القائمِ علىٰ الدليل القطعيّ، إلى الإيمان التَّفصيليّ القائمِ على العِيَان والمشاهدة، وهو أكملُ درجتَي الإيمان وأقواهُما، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠].

والأدلَّة التَّفصيليَّة علىٰ حفظ السُّنَّة بابٌ واسعٌ منَ العلم، ويتعذَّر استقصاؤه بشواهده في هٰذه الورقاتِ، فأجتزئ هنا بأربعةِ أدلَّةٍ واضحةٍ قاطعةٍ، والله الموفِّق.

❐ الأوَّل: تأريخ السُّنَّة النَّبويَّة.

من دَرَس تأريخ السُّنَّة تفصيلًا منذ صدرت منَ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - إلىٰ أن وصلتنا اليومَ، يَرَ رعاية الله - جلَّ ثناؤه - لها رأيَ العين، ويتحقَّقْ من كونها محفوظةً: نتعبَّدُ بها كما بلَّغها الرَّسول وشَرَعها الله من فوق سمٰواته.

وذٰلك أنَّ النَّبيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قد أحسن أداء سُنَنه ونَشْرَها، وأحسن أصحابه تَلَقِّيَها وضَبْطَها، ثمَّ فتحوا البلاد مِن بعدِه شرقًا وغربًا، وبلَّغوا عنه، وكثُر الآخذون عنهم منَ التَّابعين، وتعلَّموا منهمُ الِاحتياطَ والتَّحرِّيَ في قَبول الأخبار، ثمَّ نقل التَّابعون السُّنن لمن بعدَهم، وهٰكذا تناقلها المسلمون طبقةً بعد طبقةٍ: بدقَّةٍ بالغةٍ في الأداء والتَّحمُّل، وبتمحيصٍ شديدٍ لأحوال الرُّواة والمرويَّات

(١) "البسيط" (١٢/ ٥٤٦ - ٥٤٧).

(٢) "البسيط" (١٢/ ٥٤٧).

في القَبول والرَّدِّ.

وتفصيل هٰذه الجملةِ يطول؛ لأنَّه يحكي جهود ألوفٍ مؤلَّفةٍ منَ الرُّواة والنُّسَّاخ والنُّقَّاد والعلماء في مشارق الأرض ومغاربها عبرَ أربعةَ عشَرَ قرنًا، وقد بُسِطَت هٰذه المسألةُ وأُفرِدَت فيها مصنَّفاتٌ مستقلَّةٌ؛ فلْتراجَعْ ثَمَّ.(١)

❐ الدَّليل الثَّاني: الإسناد.

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤﴾ [الأَحْقَاف]، والأَثارة منَ العلم - في قول مَطَرٍ الوَرَّاقِ - إسناد الحديث؛(٢) لأنَّ كلَّ راوٍ يَأْثُرُ الحديثَ عمَّن فوقَه، ومنه قيل للحديث: "الأثرُ".(٣)

والإسناد هو دليل المحدِّثين علىٰ ما يَروُون، وإنَّما سُمِّي «إسنادًا» لاستنادهم إليه، أيِ: اعتمادِهم عليه، وقال الثَّوريُّ: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاحٌ، فبأيِّ شيء يقاتل»؟!(٤) وقال ابنُ المبارك: «الإسناد منَ الدِّين، ولولا الإسنادُ لَقال مَن شاء ما شاء».(٥)

فكلُّ راوٍ في الإسناد شاهدٌ علىٰ مَن فوقَه أنَّه حدَّثه، فإذا تحقَّق بصفة القَبول وجب تصديقه في دعواهُ، فإنِ استمرَّ النَّقل بالثِّقات، ارتقَينا بالتَّصديق طبقةً بعد طبقةٍ حتَّىٰ ينتهيَ ذٰلك إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم؛ فإسناد كلِّ حديثٍ صحيحٍ هو دليل ثبوته.

وقال ابن سِيرِينَ: «إنَّ الرَّجل لَيحدِّثني بالحديث وما أتَّهمه، ولٰكنْ أتَّهم من حدَّثه، وإنَّ الرَّجل لَيحدِّثني بالحديث عنِ الرَّجل، فما أتَّهم الرَّجل، ولٰكنْ أتَّهم من حدَّثني»،(٦) وذُكِر له حديثٌ عن أبي قِلَابةَ، فقال: «أبو قِلَابة - إن شاء الله - رجلٌ صالحٌ، ولٰكنْ عمَّن ذكره أبو قِلَابةَ»؟!(٧)

وقال هشامُ بن عُروةَ: «إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ، فقل: عمَّن هٰذا؟ أو مِمَّن سمعتَه؟ فإنَّ الرَّجل يحدِّث عن آخرَ دونَه»، يعني: دونَه في الإتقان والصِّدق.(٨)

---

(١) انظرْ - مثلًا - كتابَ «بحوثٍ في تأريخ السُّنَّة النَّبويَّة» للشَّيخ د. أكرمَ بنِ ضياءٍ العُمَريّ، وكتابَ «لَمَحاتٍ من تأريخ السُّنَّة وعلوم الحديث» للشَّيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّةَ، وكتبتُ في ذٰلك تلخيصًا وافيًا بعُنوانِ «المِنَّة الإلٰهيَّة على الأمَّة الإسلاميَّة بحفظ السُّنَّة النَّبويَّة»، وهو منشورٌ في شبكة المعلومات.

(٢) رواه ابن خَلَّادٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصل» (ص: ٢٠٩ - ٢١٠).

(٣) انظرِ «البسيطَ» للواحديّ (٢٠/ ١٦٠).

(٤) رواه ابن حِبَّانَ في مقدِّمة «المجروحين» (١/ ٣١).

(٥) رواه مسلمٌ في مقدِّمة "صحيحه» (١/ ١٢).

(٦) رواه العُقَيليُّ في مقدِّمة «الضُّعفاء» (١/ ٩٠ برقْم ٥).

(٧) رواه العُقَيليُّ في مقدِّمة «الضُّعفاء» (١/ ٨٩ برقْم ٤).

(٨) رواه ابن أبي حاتمٍ في تقدمة «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٣٤).

وقال الثَّوريُّ: «إذا حدَّثك ثقةٌ عن غير ثقةٍ فلا تأخذْ، وإذا حدَّثك غير ثقةٍ عن ثقةٍ فلا تأخذْ، وإذا حدَّثك ثقةٌ عن ثقةٍ فخذْه».(١)

وذكر الشَّافعيُّ شرط الحديث الصَّحيح، فوصف الرَّاويَ الثِّقةَ ثمَّ قال: «ويكونُ هٰكذا مَن فوقَه ممَّن حدَّثه حتَّىٰ ينتهيَ بالحديث موصولًا إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ... لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم مثبِتٌ لِمَن حدَّثه ومثبِتٌ علىٰ من حدَّث عنه؛ فلا يُستغنىٰ في كلِّ واحدٍ منهم عمَّا وصفتُ».(٢)

فإذا اتَّصل الإسناد بالعدول الضَّابطين، ترجَّح صدقُه، وقَوِيَ في الظَّنِّ صوابُه؛ فوجب تصديقه وقَبوله، وكان صحيحًا محفوظًا، ولم يَجُز ردُّه إلَّا بالهوىٰ ومحض التَّحكُّم؛ لأنَّه تكذيبٌ للصَّادقين وتوهيمٌ للحافظين بغير دليلٍ.

ولذٰلك قال يحيى بنُ بُكَيرٍ: «ليس ذا زَعْزَعةً عن زَوْبَعةٍ، إنَّما ترفع السِّتر تَنظُرُ إلى النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - وأصحابِه بين يدَيهِ، حدَّثنا مالكٌ عن نافعٍ عنِ ابن عمرَ رضِيَ الله عنهما».(٣)

ونقل ابن حزمٍ الاِتِّفاقَ علىٰ أنَّ خبر الواحد الثِّقةِ عن مثله مسندًا حجَّةٌ في الدِّين،(٤) ثمَّ ذكر في أثناء بحثٍ «أنَّ كلَّ خبرٍ رواه الثِّقة عنِ الثِّقة مسندًا إلىٰ رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم - في الدِّيانة، فإنَّه حقٌّ قد قاله كما هو، وأنَّه ... لا يجوز أن يختلط به خبرٌ موضوعٌ أو موهومٌ فيه لم يَقُله رسول الله قطُّ، اختلاطًا لا يتميَّز فيه الباطلُ منَ الحقِّ أبدًا».(٥)

❐ الدَّليل الثَّالث: علم «المصطلح».

علم «المصطلح» - ويقال له: "أصولُ الحديث"(٦) - هو العلم بالمبادئ والقواعد الَّتي تُعرِّف بالفنون الحديثيَّة، وتَضبِط تصرُّفاتِ المشتغلين بها: روايةً ودرايةً وفقهًا،(٧) فهو المِعْيار لتمييز المقبول منَ المردود، ووصفه الشَّيخ محمَّدُ بن عبد الرَّزَّاق بن حمزةَ بأنَّه «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار».(٨)

---

(١) رواه ابن أبي حاتمٍ في تقدمة «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٢٩).

(٢) «الرِّسالة» (ص: ٣٦٩).

(٣) رواه الخطيب البغداديُّ في «الجامع» (٢/ ١٢٣ برقْم ١٣٦٩).

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١١٨).

(٥) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٢٣).

(٦) هٰذا الاِسمُ استعمله أبو السَّعادات بنُ الأثير في مقدِّمة «جامع الأصول» (١/ ٦٨).

(٧) هٰذا التَّعريفُ مأخوذٌ من كلام أبي بكرٍ الحازميِّ في «عُجالة المبتدي» (ص: ٣).

(٨) "الباعث الحثيث" للشَّيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ (ص: ٧).

وقواعد هٰذا الفنِّ متينةٌ، مؤسَّسةٌ علىٰ براهينَ عقليَّةٍ وعاديَّةٍ وشرعيَّةٍ، بحيث يَقطَع العارفُ بقوَّتها ودقَّة أحكامها على المرويَّات: تصحيحًا وتضعيفًا.

فالمحدِّثون لا يقبلون خبرًا حتَّىٰ يتحقَّقوا من صدق راويه من خلال صفة العدالة، ومن حفظه من خلال درجات الضَّبط في مراتب الجرح والتَّعديل، ومن مباشرته لِمَا يَنسُبه إلىٰ من فوقَه من خلال الاِتِّصال والأمن منَ التَّدليس، ومن عدم خطئه فيما يرويه - وإن كان حافظًا في نفسه - من خلال نفيِ وجوه الشُّذوذ والعلل.

وإذا تحقَّق الخبر بهٰذه الصِّفاتِ، فإنَّ العقل يرجِّح ثبوته ويقتضي تصديقه، والعادةَ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ وأمَّةٍ جاريةٌ علىٰ قَبوله، والشَّريعةَ الإسلاميَّة - كتابًا وسُنَّةً وإجماعًا - توجب الاِحتجاجَ به والتَّعَبُّدَ بما فيه من خبرٍ أو حكمٍ.

وقد شرحتُ الأدلَّة العقليَّة والعاديَّة علىٰ مسائل علم المصطلح في موضعٍ آخرَ،(١) وذكرتُ الأدلَّة القرآنيَّةَ علىٰ شروط الحديث الصَّحيح في بحثٍ آخرَ،(٢) والله الموفِّق.

ويتحصَّل من ذٰلك أنَّ الأحاديث الَّتي يصحِّحها العلماء أحاديثُ ثابتةٌ عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بالبراهينِ المتنوِّعة، وهٰذا معنىٰ كون السُّنن محفوظةً، ويبقىٰ ردُّها بعد ذٰلك معاندةً مجرَّدةً، ومكابرةً محضةً لا تقوم علىٰ مأخذٍ عقليٍّ أو علميٍّ.

❐ الدَّليل الرَّابع: تحريم البدع.

عرَّف شيخ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ «البدعةَ" بقوله: «هي الدِّين الَّذي لم يأمرِ الله به ورسولُه صلَّى الله عليه وسلَّم».(٣)

وتضافرتِ النُّصوص علىٰ تحريمها وذمِّ أهلها، فقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ**﴾ [**الأَنْعَام**]، وقال مجاهدٌ في تعريف «السُّبُل»: «البِدَعُ والشُّبُهات»،(٤) وقال تعالىٰ: ﴿**ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ [**التَّوْبَة: ٣١**]، فجعل تحليل الحرام وتحريمَ الحلال عبادةً لغيره، وقال: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ**﴾ [**الشُّورَى: ٢١**]، فجعل تشريعَ ما لم يأذن به شركًا.

---

(١) بسطتُ ذٰلك في بحثٍ عُنوانُه: "متانة علوم الحديث، وأثرُها في تماسُك البناء التَّشريعيِّ للإسلام، دراسةٌ في نشأة الأصول، وتطوُّرِ الأنواع والفصول"، وهو بصَدَدِ النَّشر في جامعة تَرَابَا بنيجيريْا.

(٢) بسطتُ ذٰلك في بحثٍ عُنوانُه «بناء قواعد علوم الحديث علىٰ دِلالات القرآن الكريم، شروطُ القَبول نموذجًا"، وهو بصَدَدِ النَّشر في مجلَّة العلوم الشَّرعيَّة، بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة.

(٣) "الاِستقامة" (١/ ٥).

(٤) رواه الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٩/ ٦٧٠) وابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (٥/ ١٤٢٢ برقْم ٨١٠٤).

وقال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «كلُّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٍ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار»،(١) وقال: «من أحدث في أمرنا هٰذا ما ليس منه، فهو ردٌّ»،(٢) وقال: «إيَّاكم ومحدَثاتِ الأمور»،(٣) وقال: «سُحقًا لمن بدَّل بعدي».(٤)

والنُّصوص مستفيضةٌ في هٰذا المعنىٰ، وتضافُرُها يُغَلِّظ تحريم البِدَع، ويؤكِّد شناعتها في نفوس المسلمين، ويُنَفِّرهم عن أهلها، وهٰذا يمنع من تواطُئهم علىٰ تغيير الدِّين، بحيث يشتدُّ نكيرُهم علىٰ من حاول ذٰلك أو قاربه.

ومن أقبح صور التَّغيير تبديلُ الوحي: بتحريف النُّصوص وتوليد الأخبار؛ فهو أولىٰ صور الإحداث بالإنكار والذَّمِّ لفاعله، وثبت عنِ النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أنَّه قال: «يكون في آخر الزَّمان دجَّالون كذَّابون يأتونكم منَ الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإيَّاكم وإيَّاهم؛ لا يُضِلُّونكم ولا يفتنونكم»،(٥) ومن هنا كان الوضَّاعون - ولا سيَّما أهلِ البدع منهم - محَلَّ الإهانة: منبوذينَ ومهجورينَ؛ فلم يقبلِ العلماء منهم ولم يغترَّ المسلمون بهم.

وفي المقابل تضافرتِ النُّصوص علىٰ حُجِّيَّةِ السُّنَّة والأمر بلزومها والتَّمسُّك بها، حتَّىٰ قال الإمام أحمدُ: «نظرتُ في المصحف، فوجدت فيه طاعة الرَّسول - صلَّى الله عليه وسلَّم - في ثلاثةٍ وثلاثينَ موضعًا»،(٦) فتوفَّرت دواعي المسلمين على العناية بها والحرص عليها، واجتهدوا في ضبطها والعمل بها؛ امتثالًا لأمر الشَّارع وتصحيحًا لدينهم.

---

(١) رواه النَّسائيُّ (٣/ ٤١٤ برقْم ١٥٩٤) من حديث جابرِ بن عبد الله - رضي الله عنهما - بإسناد صحيحٍ.

(٢) رواه البخاريُّ (٣/ ١٨٤ برقْم ٢٦٩٧) ومسلمٌ (٥/ ١٣٢ برقْم ٤٥٨٩) من حديث عائشةَ رضي الله عنها.

(٣) رواه أبو داودَ (٧/ ١٦ - ١٧ برقْم ٤٦٠٧) والتِّرْمِذيُّ (٤/ ٤٠٨ - ٤٠٩ برقْم ٢٦٧٦) من حديث العِرْباض رضي الله عنه، وقال التِّرْمِذيُّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(٤) رواه البخاريُّ (٨/ ١٢٠ برقْم ٦٥٨٣) ومسلمٌ (٧/ ٦٦ برقْم ٦١٠٩) من حديث أبي سعيدٍ رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلمٌ في مقدِّمة «صحيحه» (١/ ٩ برقْم ١٦) من حديث أبي هريرةَ - رضي الله عنه - بإسنادٍ حسنٍ.

(٦) رواه الطُّيُوريُّ (٤/ ١٣٧٧ برقْم ١٣٤٣).

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، حمدًا يحبُّه ربُّنا ويُرضيه، والصَّلاة والسَّلام على نبيّنا محمَّدٍ: مبلِّغِ الدِّين حتَّى كمُلت أحكامُه ومبانيه، ومبيِّنِه حتَّى استنارت مقاصده ومعانيه، وعلى آله وصحبه وتابعيه.

أمَّا بعدُ، فهذا ما يسَّر الله - جلَّت نِعَمُه - من تقرير أدلَّة حفظه للسُّنَّة النَّبويَّة: إجمالًا وتفصيلًا، وأقيِّد في هٰذه الخاتمةِ أبرز النَّتائج وبعضَ التَّوصِيَات، لعلَّ الله ينفعُ بها.

أبرز النَّتائج.

١. أنَّ حِفظَ السُّنَّة النَّبويَّة حقيقةٌ يقينيَّةٌ، بحيث نجزم - المسلمين - بأنَّنا نتعبَّد اليومَ بالدِّين الَّذي بلَّغه الرَّسول - صلَّى الله عليه وسلَّم - بلا زيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير.

٢. أنَّ أدلَّة حفظ السُّنَّة كثيرةٌ يَصعُب إحصاؤها، ومتنوِّعةٌ في وجوه دِلالاتها، وقريبةٌ يَسهُل فهمُها، وقطعيَّةٌ؛ فلا يَطرَقُها شكٌّ أوِ احتمالٌ.

٣. أنَّ الأدلَّة على حفظ السُّنَّة نوعانِ: إجماليَّةٌ، وذكرتُ منها تسعةً: منَ القرآن ولوازم الصِّفات الإلٰهيَّة والإجماع، وتفصيليَّةٌ، وذكرتُ منها أربعةً من واقع عمليَّة الرِّواية والنَّقد.

٤. أنَّ الله - عزَّ وجلَّ - هو الَّذي حفِظ السُّنَّة حقيقةً؛ فإنَّ حِفْظَها موعودُه، وموجَبُ صفاته، ومقتضى عصمته للأمَّة، وأضافه إلى نفسه تصريحًا وتلويحًا في نصوصٍ متعدِّدةٍ.

٥. أنَّ الله - سبحانه وتعالى - حفِظ السُّنَّة بشَرْعِ الأحكام المؤدِّية إلى حفظها، وبتوفيق المسلمين في كلِّ طبقةٍ إلى التزام تلك الشَّرائعِ حتَّى بقِيَتِ السُّنن وافيةً نقيَّةً.

٦. أنَّ حفظ السُّنَّة قد يضاف إلى الرُّواة والنُّسَّاخ والنُّقَّاد والعلماء من باب إضافة الفعل إلى سببه؛ لكونهمُ السَّببَ المباشرَ: الَّذي يسَّره الله بحكمته وقدرته.

٧. أنَّ المسلمين بذلوا جهودًا عظيمةً في حفظ السُّنَّة، يَحفَل بها تأريخ السُّنَّة، وتَشهَد بها الآثارُ المتواترة، فمنها: العناية بالإسناد، وضبطُ علم "المصطلح"، واجتنابُ البِدَع والمحدَثات.

التَّوصيات.

١. تدريس "علوم الحديث" بطريقة الإقناع المبنيِّ على الأدلَّة ودفع الشُّبُهات، دون الاكتفاء بالتَّلقين المجرَّد: الَّذي لا يورث الطُّلَّابَ اليقينَ، ويَقعُد بهم عن مدافعة المخالفين.

٢. نشرُ ما يحتاجه العوامُّ من المعارف الحديثيَّة بالأسلوب السَّهل القريب من فهومهم؛ ليطمئنُّوا إلىٰ ثبوت ما يصحِّحه المحدِّثون؛ فيزدادوا ثقةً في دينهم وأحكامه: العقديَّة والعمليَّة.

٣. تحصين المسلمين بالأدلَّةَ اليقينيَّة للأصول الدِّينيَّة؛ حيث تكفيهم تلك الأدلَّةُ - شرعًا وعقلًا وجدلًا - في جواب ما لا يُحصىٰ منَ الشُّبُهات مهما تنوَّعت وتجدَّدت.

هٰذا، والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلَّى الله علىٰ نبيِّنا محمَّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

قائمة المصادر

١. آثار الشَّيخ عبد الرَّحمٰن بن يحيى المُعَلِّميّ، اعتنىٰ به مجموعةٌ منَ الباحثين، دار عالم الفوائد، مكَّةُ المكرَّمة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، لعليّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ الظَّاهريّ، تحقيق أحمد محمَّد شاكرٍ، دار الآفاق الجديدة، بيروتُ.

٣. الإحكامَ في أصول الأحكام، لعليّ بن أبي عليٍّ الآمديّ، تحقيق عبد الرَّزَّاق عَفِيفِيْ، المكتب الإسلاميُّ، بيروتُ، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٠٢.

٤. الاِستقامة، لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم بن تَيْمِيَّةَ الحَرَّانيّ، تحقيق د. محمَّد رشاد سالمٍ، جامعة الإمام محمَّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميَّةُ، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٠٣.

٥. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمَّدٍ الأمينِ بن محمَّدٍ المختار الشِّنْقِيطيّ، دار الفكر، بيروتُ، ١٤١٥.

٦. الباعث الحثيث شرحُ اختصار علوم الحديث، لأحمد محمَّد شاكرٍ، دار الكتب العلميَّة، بيروتُ.

٧. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدِّين محمَّدِ بن عبد الله بن بَهَادِرَ الزَّرْكَشيّ، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثينَ، وِزارة الأوقاف، دولة الكويت، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١٣.

٨. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمَّدٍ مرتضَى بنِ محمَّدٍ الزَّبِيديّ، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٢٢.

٩. تدوين السُّنَّة النَّبويَّة نشأته وتطوُّره من القرن الأوَّل إلىٰ نهاية القرن التَّاسع، للدُّكتور محمَّدِ بن مَطَرٍ الزَّهرانيّ، دار الهجرة، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

١٠. تفسير القرآن، لعبدِ الرَّحمٰن بن أبي حاتمٍ الرَّازيّ، تحقيق أسعد محمَّد الطَّيبِ، مكتبة نزار مصطفَى البازِ، مكَّةَ المكرَّمةِ، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤١٩.

١١. تفسير القرآن، لأبي المُظَفَّر منصورِ بن محمَّدٍ السَّمْعانيّ، تحقيق ياسرِ بن إبراهيمَ وغُنَيمِ بن عباسِ بن غُنَيمٍ، دار الوطن، الرياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٨.

١٢. التَّفسير البسيط، لعليّ بن أحمدَ الواحديّ، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، عِمادة البحث العلميّ بجامعة الإمام محمَّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.

١٣. التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سُنَن البشير النَّذير، ليحيى بنِ شَرَفٍ النَّوويّ، تحقيق محمَّد عثمانَ الخشتِ، دار الكتاب العربيّ، بيروتُ، الطَّبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥.

١٤. الجامع، لمحمَّدِ بن عيسى التِّرْمِذيّ، تحقيق بشَّارِ بن عَوَّادِ بن معروفٍ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروتُ، ١٩٩٦ م.

١٥. جامع الأصول في أحاديث الرَّسول، لابن الأثير: المباركِ بن محمَّدٍ الجَزَريّ، تحقيق عبد القادر الأَرْناءُوطِ، مكتبة الحُلْوانيّ، ومطبعة المَلَّاحِ، ومكتبة دار البيان، دمشقُ، ١٣٨٩ - ١٣٩٢.

١٦. جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، لمحمَّدِ بن جَرِيرٍ الطَّبريّ، تحقيق د. عبدِ الله بن عبد المحسن التُّركيّ، دار هَجَرَ، القاهرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

١٧. الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، للخطيب أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ البغداديّ، تحقيق د. محمودٍ الطَّحَّانِ، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٠٣.

١٨. الجرح والتعديل، لعبدِ الرَّحمٰن بن أبي حاتمٍ الرَّازيّ، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدرْ آباد الدَّكْن، الطَّبعة الأولىٰ، ١٣٧١.

١٩. حاشية مسند الإمام أحمدَ، لأبي الحسن محمَّدِ بن عبد الهادي السِّنديّ، تحقيق نور الدِّين طالب، وزارة الأوقاف، قطرُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.

٢٠. الرِّسالة، لمحمَّدِ بن إدريسَ الشَّافعيّ، تحقيق أحمد محمَّد شاكرٍ، مطبعة الحلبيّ، مِصرُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٣٥٧.

٢١. زاد المَسِير في علم التَّفسير، لابن الجوزيّ: عبدِ الرَّحمٰن بن عليٍّ البغداديّ، تحقيق عبد الرَّزَّاق المَهديّ، دار الكتاب العربيّ، بيروتُ، ١٤٢٢.

٢٢. السُّنن، لأحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيّ، دار التَّاصيل، القاهرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

٢٣. السُّنن، لأبي داوودَ سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ، تحقيق شُعَيبٍ الأَرْناءُوطِ ومحمَّد كامل قُرَّهْ بَللي، دار الرِّسالة العالميَّةُ، دِمَشقُ، ١٤٣٠.

٢٤. السُّنن، لمحمَّدِ بن يزيدَ ابنِ ماجهِ القَزْوينيّ، تحقيق شُعَيبٍ الأَرْناءُوطِ وآخرينَ، دار الرِّسالة العالَميَّةُ، دِمَشقُ، ١٤٣٠.

٢٥. شرح الألفيَّة: شرحُ التَّبصرة والتَّذكرة، لعبدِ الرَّحيم بن الحسين العراقيّ، تحقيق عبد اللَّطيف الهَمِيم وماهر ياسين فحلٍ، دار الكتب العلميَّة، بيروتُ، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٣.

٢٦. شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، للمُلَّا عليّ بن سلطانَ القارئ، تحقيق محمَّد نزار تميمٍ وهيثم نزار تميمٍ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروتُ.

٢٧. شرف أصحاب الحديث، للخطيب أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ البغداديّ، تحقيق د. محمَّد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السُّنَّة النَّبويَّةِ، أنقرةُ.

٢٨. الصِّحَاح: تاج اللُّغة وصِحَاح العربيَّة، لإسماعيلَ بنِ حَمَّادٍ الجَوْهَريّ، تحقيق أحمدَ بنِ عبد الغفور بن عَطَّارٍ، دار العلم للملايينِ، بيروتُ، ١٤٠٧.

٢٩. الصَّحيح، لمحمَّدِ بن إسماعيلَ البخاريّ، بعناية د. محمَّدٍ زُهَيرِ بن ناصرٍ النَّاصرِ، دار طوق النَّجاة، بيروتُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

٣٠. الصَّحيح، لمسلمِ بن الحجَّاج النَّيسابُوريّ، بعناية د. محمَّدٍ زُهَيرِ بن ناصرٍ النَّاصرِ، دار طوق النَّجاة، بيروتُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

٣١. الضُّعفاء، لمحمَّدِ بن عَمرٍو العُقَيليّ، تحقيق د. مازنِ بن محمَّدٍ السِّرْساويّ، دار ابن عبَّاسٍ، مِصرُ، الطَّبعة الثَّانية، ٢٠٠٨ م.

٣٢. الطُّيُوريَّات، للمبارك بن عبد الجبَّار الطُّيُوريّ، تحقيق دسمانَ يحيىٰ معالي وعبَّاس صخر الحسنِ، مكتبة أضواء السَّلف، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.

٣٣. عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النَّسب، لمحمَّدِ بن موسى الحازميّ، تحقيق عبد الله كَنُّونَ، المطابع الأميريَّة، القاهرة، ١٣٩٣.

٣٤. العقيدة التَّدْمُريَّةَ، لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم بن تَيْمِيَّةَ الحَرَّانيّ، تحقيق د. محمَّدِ بن عُودةَ السَّعْويّ، مكتبة العُبَيكانِ، الرِّياض، الطبعة السَّادسة، ١٤٢١.

٣٥. الكامل في ضعفاء الرِّجال، لأبي أحمدَ عبدِ الله بن عَدِيّ الجُرْجانيّ، تحقيق د. مازنِ بن محمَّدٍ السِّرْساويّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.

٣٦. الكفاية في أصول علم الرِّواية، للخطيب أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ البغداديّ، تحقيق ماهر ياسينَ الفَحْلِ، دار ابن الجوزيّ، الدَّمام، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

٣٧. كتاب المجروحين، لأبي حاتمٍ محمَّدِ بن حِبَّانَ البُستيّ، تحقيق حَمْدِيْ بنِ عبد المجيد السَّلَفيّ، دار الصُّمَيعيّ، الرِّياض، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

٣٨. مجموع الفتاوىٰ، لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم بنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانيّ، جَمعُ عبد الرَّحمٰن بن محمَّدِ بن قاسمٍ، مجمَّع الملك فهْدٍ لطباعة المصحف، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٦.

٣٩. المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي، للحسنِ بن عبد الرَّحمٰن بن خَلَّادٍ الرَّامَهُرْمُزيّ، تحقيق د. محمَّد عَجَّاجٍ الخطيبِ، دار الفِكْر، بيروتُ، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٤.

٤٠. معاني القرآن وإعرابُه، لإبراهيمَ بنِ السَّريّ الزَّجَّاجِ، تحقيق عبد الجليل عبده شَلَبِيْ، عالم

الكتب، بيروتُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.

٤١. المعجم الاِشتقاقيُّ المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، للدُّكتور محمَّد حسن حسين جَبَلٍ، مكتبة الآداب، القاهرة، الطَّبعة الأولىٰ، ٢٠١٠ م.

٤٢. مِفتاح الجنَّة في الاِحتجاج بالسُّنَّة، لجلال الدِّين عبدِ الرَّحمٰن بن أبي بكرٍ السُّيُوطيِّ، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٩.

٤٣. مقاييس اللُّغة، لأحمدَ بنِ فارسٍ الرَّازيِّ، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارونَ، دار الفِكْر، ١٣٩٩.

٤٤. الموافَقات، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ موسى الشَّاطبيِّ، تحقيق مشهورِ بن حسنٍ آلِ سلمانَ، دار ابن عفَّانَ، القاهرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

٤٥. نزهة الأعين النَّواظر في الوجوه والنَّظائر، لابن الجوزيِّ: عبدِ الرَّحمٰن بن عليٍّ البغداديِّ، تحقيق محمَّد عبد الكريم الرَّاضي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروتُ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.

٤٦. النُّكت والعُيون، لعليِّ بن محمَّدٍ الماوَرْديِّ، تحقيق السَّيِّدِ بن عبد المقصود بن عبد الرَّحيم، دار الكتب العلميَّةِ، بيروتُ.

٤٧. النِّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير: المباركِ بن محمَّدٍ الجَزَريِّ، تحقيق طاهر أحمدَ الزَّاويِّ ومحمود محمَّدٍ الطَّناحيِّ، المكتبة العلميَّة، بيروتُ، ١٣٩٩.